إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية :نظرة كمية

أ.د بوقرة رابح	ط.دبن النوي أحلام
جامعة المسيلة –الجزائر-	جامعة المسيلة الجزائر
rabah.bougerra@univ-msila.dz	Ahlame.bennouui@univ-msila.dz

ملخص:

تعتبر البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها، والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها ويطلق على هذه المؤشرات المتطورة تسمية النماذج الكمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك وكيفية إدارتها والحد منها باستخدام النماذج الكمية، وكذلك كيفية الوقاية منها وتسييرها ومعالجتها في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، ادارة المخاطر، نماذج كمية، بنوك جزائرية.

Abstract:

Banks is one of the special nature facing the returns and risks of different forms at one time installations, the credit risk of the most important, and the resulting banking transactions with customers and institutions, which are classified into different types can be measured sophisticated indicators allow Bank of accurately identified and predict the future, which helps to control or minimize them if it was difficult to eliminate them and called on these indicators advanced designation quantitative models.

This study aims to review the credit risk to banks and how to manage and reduce them by using quantitative models, as well as how to prevent them and conduct and processed in the Algerian commercial banks.

Key words: credit risk, risk management, quantitative models, Algerian banks.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

يعد موضوع إدارة المخاطر في البنوك التجارية جوهر اهتمام الدراسات الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة حيث تظهر أهميته في تفعيل وترشيد اتخاذ القرار وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنح القروض البنكية. ويمكن معرفة أهمية هذه الدراسة بمجرد معرفة الخسارة القادمة والمخاطرة الكبيرة المرتبطة بسوء تقدير البنك للوضعية المالية للعميل.

إن من بين الأسباب الحقيقية التي قادتنا إلى القيام بهذه الدراسة هو محدودية استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من طرف البنوك التجارية خاصة في الدول العربية إن لم نقل أنها معدومة واكتفائها بأساليب التحليلي المالي فقط رغم بساطة هذه الطرق وقدرتها الكبيرة في التقدير و إدارة المخاطر المستقبلية.

وسنتطرق في هذه الدراسة للنقاط التالية:

I. ادارة مخاطر الائتمان.

II. أهمية النماذج الكمية في ادارة مخاطر الائتمان.

III. ادارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية.

I. ادارة مخاطر الائتمان

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك . وضمن هذا المدخل نتناول مفهوم مخاطر الائتمان وادارة المخاطر المالية ضمن النقاط التالية :

1.تعريف مخاطر الائتمان

المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[1]

المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.[2]

وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[3]

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.أسباب مخاطر الائتمان

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:[4]

1.2.المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

2.2.المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

3.2.المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

- **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ. وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.
- **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة[5]، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.
- **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.

- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

- علاقة المسيرين بالمساهمين.

- **خطر البلد:** لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة[6]، ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[7].

3.تعريف ادارة المخاطر وأهدافها

1.3.تعريف ادارة المخاطر

ان مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.[8]

ان مصطلح "إدارة المخاطر المالية": يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع، ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.[9]

وعليه فان إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

2.3.أهدافها

إدارة المخاطر المالية لها أهداف مهمة، يمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة، أو أهداف تلي الخسارة كما يلي:[10]

❖ **أهداف تسبق الخسارة**

تتضمن الأهداف المهمة التي تسبق الخسارة: **هدف الاقتصاد**، ويعد أول الأهداف، هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني عن الذكر أن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع خسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية، ورغم أن and Mehr Hedges يصنفان الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة، فإن هناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد هدفا لاحق للخسارة، ويتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها، والقرارات التي يتم اتخاذها في هذا الوقت، يمكن أن يكون لها تأثيرا على التكلفة النهائية للخسارة، وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة. والهدف الثاني هو **تقليل القلق**، ويقصد به تقليل التوتر، والقلق، وراحة البال، التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، وعندما يظل تعرض كارثي دون حماية، فإن عدم التأكد، والقلق يبقى قائما.

❖ **أهداف تلي الخسارة**

تتضمن الأهداف المهمة التي تلي الخسارة: هدف **استمرارية النمو**، فالنمو هدف تنظيمي هام، فالوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهداف إدارة المخاطر، واستراتيجيات هذه الأخيرة، يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو. وهدف **استقرار الأرباح أو المكاسب**، حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكاسب، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر، فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر، وتقليل الضرائب.

أما الهدف الأخير فهو **المسؤولية الاجتماعية**، حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارةعلى الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك، أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة الشركة من تكبد خسائر فادحة، يتم تفادي الإفلاس وتداعياته.

3.3.مراحل ادارة المخاطر المالية:[11]

- **تحديد المخاطر:** لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.
- **قياس الخطر:** إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- . **ضبط المخاطر:** هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو الغاء أثر هذه المخاطر.
- ***مراقبة المخاطر***: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

II.أهمية النماذج الكمية في ادارة المخاطر الائتمانية

1.تعريف الأساليب الكمية: يمكن تعريفها بعدة تعاريف من بينها: "مجموعة الطرق والصيغ والمعدات والنماذج التي تساعد في حل المشكلات على أساس عقلاني " [12]

2.أهمية النماذج الكمية: [13]

- وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات الكمية باستخدام الطرق العلمية الحديثة.
- يعتبر علم بحوث العمليات (النماذج الكمية) من الوسائل العلمية المساعدة في اتخاذ القرارات بأسلوب أكثر دقة وبعيد عن العشوائية الناتجة عن التجربة والخطأ.
- تعتبر بحوث العمليات فن وعلم في آن واحد فهي تتعلق بالتخصيص الكفء للموارد المتاحة وكذلك قابليتها الجديدة في عكس مفهوم الكفاءة والندرة في نماذج رياضية تطبيقية.
- يسعى هذا العلم إلى البحث عن القواعد والأسس الجديدة للعمل الإداري، وذلك للوصول إلى أفضل المستويات من حيث الجودة الشاملة، ومقاييس المواصفات العالمية (الايزو).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ أنها تساعد على تناول مشاكل معقدة بالتحليل والحل والتي يصعب تناولها في صورتها العادية.
- ❖ أنها تساعد على توفير تكلفة حل المشاكل المختلفة وذلك بتخفيض الوقت اللازم للحل.
- ❖ أنها تساعد على تركيز الاهتمام على الخصائص الهامة للمشكلة دون الخوض في تفاصيل الخصائص التي لا تؤثر على القرار، ويساعد هذا في تحديد العناصر الملائمة للقرار واستخدامها للوصول إلى الأفضل.

3.استخدام النماذج الكمية في تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- ❖ طريقة النسب المالية.
- ❖ طريقة التنقيط.
- ❖ طريقة الأنظمة الخبيرة.

1.3.طريقة النسب المالية:[14]

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل ، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

2.3.النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- ❖ نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- ❖ نسبة السيولة العامة.
- ❖ **النسب الخاصة بقروض الاستثمار**: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:
  - التمويل الذاتي.
  - التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
  - نسبة المديونية.
  - التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
    - طريقة صافي القيمة الحالية VAN
    - طريقة معدل العائد الداخلي TRI
    - طريقة فترة الاسترداد PR
    - طريقة مؤشر الربحية IP

3.3.طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:[15]

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

- ❖ **حالة القروض الموجهة للأفراد**: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:
  - تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
  - استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **حالة القروض الموجهة للمنظمات**: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

4.3.طريقة الأنظمة الخبيرة"les systèmes experts":[16]

إن استخدام تقنيات متطورة من شأنها أن تساعد مسيري المنظمات في اتخاذ قراراتهم اليومية لذا توصلوا إلى تحديد المشكلة و البحث عن حلول باستخدام برامج متخصصة ليتوصلوا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن نجاح البرنامج مرهون بالمعرفة التي يحتويها وليس في أساليب التمثيل و البحث.و بالتالي عمل الباحثون على تصنيع برامج متخصصة و خبيرة أطلق عليها اسم "الأنظمة الخبيرة".وهي عبارة عن "برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتفوق العملية الذهنية لدى الخبير و هذا يعنى أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة و الاستنتاج و العمق والاستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة ".

1.4.3.عرض طريقة الأنظمة الخبيرة:

إن النظام الخبير هو برنامج معلوماتي يتم إعداده على أساس تفكير منطقي قابل للفهم من طرف مجموعة من الأخصائيين في مجال الذكاء الاصطناعي يطلق عليه اسم "مهندس المعرفة" بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي سوف يعمل فيه النظام، فهو يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل خبير المجال والشكل الموالي يبين نموذج إعداد النظام الخبير مع قليل من التفصيل بدءا بالمشكلة قيد الدراسة ووصولا إلى اختبار النموذج وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون النظام ناجحا إلا إذا كانت نتائجه مطابقة لنتائج الخبير أو توقعاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل 01: نموذج إعداد النظام الخبير

المصدر:خالد منصور الشعيبي، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت، عدد 02، سنة 2000،ص 261.

ومن أجل عمل النظام الخبير، يجب أن يتوفر على قاعدة الحقائق وقاعدة المعارف، و محرك الاستدلال.

- **قاعدة الحقائق:** تتمثل قاعدة الحقائق في مجموعة من المعطيات الكمية و النوعية التي يقدمها مستخدم الجهاز للتعريف بالمشكلة المطروحة بالإضافة إلى حقائق أخرى على شكل نتائج مختلفة لم تكن مخزنة من قبل يتم استنتاجها من طرف النظام بالاعتماد على قواعد بحثية.
- **قاعدة المعارف:** تعتبر عقلا حقيقيا للنظام إذ يتم إنشاؤها من طرف أخصائي في تحليل المعارف و خبير في تحليل مخاطرة القرض في حالتنا هذه.

و تتكون قاعدة المعارف من جميع قواعد الاستنتاج و هي قواعد بحثية تبين كيفية التعامل مع قاعدة الحقائق و جزء مهم من تلك القواعد ناتج عن استخدام منهج الكشف (L'heuristique). الذي يساعد الخبير على اختيار الحلول بطريقة سريعة و مجدية من كم هائل من الاحتمالات.

محرك الاستدلال: يعتبر محرك الاستدلال الجزء المركزي لنظام الخبير فهو يظهر تفكير الخبير مستعملا فكرا موصوفا في قاعدة المعارف، و يقوم محرك الاستدلال بمعالجة المشكلة تبعا للحقائق المحتوات في قاعدة الحقائق.

ويتم استعمال نظام خبير غالبا بطريقة حوارية بين الإنسان و الآلة، و يدخل المحلل المالي المعلومات ويقدم الحقائق الجديدة المتعلقة بالمشكلة المراد حلها كما هو الحال بالنسبة لملف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرض، حيث تتوقف نوعية النظام الخبير عبر الزمن على المستجدات و تتابع المعارف خاصة في جملة القواعد المستعملة، إذ يجب إثبات صحتها مع مراقبة القواعد التي تم إخراجها على أنها لا تتماشى مع بعض التطورات(الحالة الاقتصادية/ سلوك المقترضين...الخ)" و من الأمثلة في هذا المجال: النظام الخبير لبنك فرنسا الذي يقترحه على البنوك من أجل تشخيص مالي في إطار تحليل مخاطرة القرض.

III. ادارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية

1.طريقة إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل:[17]

باعتبار ما يواجه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 فريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م في مادته رقم 44، وخولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطنة نقدية "والأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة. "ونشير إلى أن هذه اللجنة لها طبيعة قانونية حددت في المادة 143، **نسب الملاءة، نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك**

تعرف **نسبة كوك** : وهي نسبة العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة، وقد شرع في تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 1992 م، وهذا حسب المادة رقم 02 من النظام 91- 09 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، تحدد النسبة 8 % حسب العلاقة التالية

نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك) =	صافي الأموال الدائمة المخاطر المرجحة	%8

ونظرا لطابع الذي تكتسبه جل البنوك الجزائرية، فقد تم وضع مراحل للوصول إلى هذه النسبة القانونية، وجاء هذا حسب المادة الثالثة من الأمر 94/74 الصادر بتاريخ 94/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- ❖ 4% ابتداء من نهاية جوان 1995 م.
- ❖ 5%ابتداء من نهاية ديسمبر1996 م.
- ❖ 6%ابتداء من نهاية ديسمبر1997 م.
- ❖ 7%ابتداء من نهاية ديسمبر1998 م.
- ❖ 8%ابتداء من نهاية ديسمبر1999 م.

1.1.نسبة توزيع المخاطر وقد حددت النسبة من المخاطر التي يتعرض لها في المادة 02 من التعليمة رقم 94/ 74 . نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الخاصة الصافية للبنك، ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها وفق مواعيد الرزنامة التالية :

- ❖ 40%ابتدءا من 01 جانفي 1992 م.
- ❖ 30%ابتدءا من 01 جانفي 1993م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 25%ابتدءا من 01 جانفي 1995م.

2.1.نسبة الأموال الخاصة: الأموال الخاصة لا يعتبر في حد ذاته تسيير لكن انسجامه ضروري لأنه يساهم في مختلف النسب القانونية، فهي آخر ملاذ عند حدوث صدمات لا يمكن استعابها عن طريق الإرباح العادية والمؤونات.

3.1.الأموال الخاصة الأساسية : حسب المادة 05 من التعليمة رقم 94 -74 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:

- رأس المال الاجتماعي.
- احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم.
- النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة.
- مؤونات المخاطر البنكية العامة.
- الارباح المحددة عند تواريخ وسيطية.

4.1.**الأموال الخاصة التكميلية:** حسب المادة 06 من التعليمة رقم 94 – 74 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية:

- احتياطات وفروق إعادة الخصم.
- ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة.
- السندات والديون ذات فترة استرداد أكثر من 5 سنوات.

5.1.العناصر المحذوفة:

- الحصة الغير محررة من الرأي المال الاجتماعي.
- الأسهم الخاصة الممتلكة مباشرة آو بصفة غير مباشرة.
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة.
- الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس.
- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.

2.تصنيف الحقوق والالتزامات حسب درجة الخطر:

يمكن توضيح تصنيف الحقوق والالتزامات حسب درجة الخطر وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (3) : تصنيف الديون والمؤونات

	التغطية	الوضعية المالية	تسيير و نشاط المستخدمين	حجم القرض/ قدرة التسديد	معدل المؤونة على رأس المال	معدل المؤونة على الهوامش غير مدفوعة	الإنقاص من الضمانات	نوع المؤونة
ديون جارية	مضمونة	متوازنة	متوازنة	متوافق	1%إلى 3% كل سنة	لا	لا	في الخصوم من صنف..... الاحتياط
ذات مشكل كبير(ديون مشكوك)	*مضمون إلى حد ما. * تأخير في التسديد بين 3 و6 أشهر. *غير أكيد.	في تراجع	يوجد صعوبات	قريب للتوافق.	%30	%30	نعم	إنقاصفي الأصول
خطرة جدا		غير متوازنة	احتمال حدوث	غير متوافق	%50	%100	نعم	إنقاص في الأصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ديون مشكوك)	* تأخير في التسديد بين 6 و 12 شهر.		خسائر					
معدومة (ديون مشكوك)	*خسارة. *تأخير أكثر من12شهر.	اختلال و في طريق التصفية	تسجيل خسائر	عدم القدرة على التسديد	%100	%100	نعم	إنقاص في الأصول

يظهر من خلال الجدول السابق انه قد أصدر مجلس النقد و القرض معايير تنظيمية متعلقة بتصنيف الحقوق و مؤوناتها، بالإضافة أخذ بعين الاعتبار خطر الخسارة الناتج عن تأخر في التسديد أو إفلاس المدين، و لهذا السبب لابد من إعداد المؤونات تبعا لتصنيف الحقوق و التي يعتمد تصنيفها على قدرة الزبون على التسديد عند الاستحقاق.

3.دراسة حالة تسيير المخاطر الائتمانية: [18]

في الجزائر تعود صلاحية الموافقة على منح أو عدم منح القروض في البنوك التجارية الى خمسة مستويات وهي:

- ❖ مدير الوكالة.
- ❖ المدير الجهوي.
- ❖ مدير الالتزامات للمنظمات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ المدير العام المساعد للالتزامات.
- ❖ الرئيس المدير العام.

يتم تفويض سلطة البث في منح القروض حسب مبلغ القرض نفسه، والأشخاص المذكورين سابقا.

مصلحة القرض: توجد لدى كل وكالة بنكية مصلحة القرض، وهي تعمل تحت وصاية المدير تتكون من: **مفتشية الالتزامات:** وهي الخلية التي تتكفل بمنح ومتابعة الالتزامات، بالإضافة إلى تلقي الضمانات وتحصيل المستحقات، **المكلف بالزبائن:** وهي خلية تقوم بدراسة الملفات وتقييم المخاطر، وتقديم رأي حول كل الملفات التي تقوم بدراستها.

تعتبر مصلحة القرض الخلية الإنتاجية بالنسبة للبنك، لأنها تتدخل لتوظيف مواردها أحسن توظيف في الاتجاه الذي تحقق فيه أكبر عائد ممكن، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها، هي:

- استقبال ملفات الزبائن.
- دراسة وتحليل الملفات وتقدير الخطر المحتمل.
- منح ومتابعة القروض.
- متابعة وتحصيل المستحقات.
- القيام بإحصاء دور الالتزامات.
- نقل ملفات القرض ومتابعة مصيرها.

لجنة القرض: تتكون لجنة القرض من ثلاثة أعضاء، مدير الوكالة البنكية، رئيس مصلحة الاستغلال والمكلف بالزبائن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللجنة هي التي تتخذ القرار النهائي المتعلق بمنح القرض، وهذا في حدود سلطة البث التي تمتلكها، وتشارك مع جميع أعضائها في تقدير الخطر.

1.دراسة ملف القرض:

أول من يقوم بدراسة ملف القرض هو المكلف بالزبائن والذي يقدم رأيه في ذلك، بعدها ينتقل إلى رئيس مصلحة الاستغلال والذي يقدم أيضا رأيه في ذلك، بعدها ينتقل الملف إلى مدير الوكالة البنكية الذي يقوم بالفصل فيه.

إذا كان القرض المطلوب يتجاوز سلطة البث في منح القروض التي تمتلكها الوكالة فإن الملف ينتقل إلى المديرية الجهوية، وإذا كانت هي كذلك لا تستطيع إصدار أمر منحه، فإن الملف ينتقل إلى المديرية المركزية .

2.الأسس التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف القرض: من أجل دراسة الملف يشترط من الزبون تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية:

- ❖ طلب القرض.
- ❖ نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري.
- ❖ القانون الأساسي للأشخاص المعنويين.
- ❖ وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
- ❖ نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار والأموال.
- ❖ الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنظمات حديثة النشأة.
- ❖ دراسة تقنية اقتصادية بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار.
- ❖ وضعية الزبون اتجاه البنوك الأخرى.
- ❖ وثيقة تعكس المبيعات التقديرية.

وبعد تقديم الملف تبدأ عملية دراسة الملف، هذه الأخيرة ترتكز على:

- ❖ **تقديم المنظمة:** وهذا بدراسة كل المعلومات المتعلقة بالمنظمة وهذا من خلال التأكد من: الشخصية الاعتبارية-تاريخ الإنشاء-تاريخ الدخول في علاقات مع البنك-الطبيعة القانونية-مبلغ رأس المال وتوزيعه، النشاط الممارس، عنوان المقر الرئيسي للمنظمة وكذلك وحداتها الإنتاجية والمشاريع المستقبلية.
- ❖ **القرض المطلوب:** ثم دراسة: نوع وشكل القرض-المبالغ الممنوحة سابقا وتواريخ استحقاقها سابقا-الضمانات وقيمها والتزامات المنظمة اتجاه البنوك الأخرى.
- ❖ **الوضعية المالية للمنظمة:** بعد القيام بالدراسة الأولية للملف يلجأ البنك بعد ذلك إلى تشخيص الحالة المالية لهذه المنظمة، ويتم ذلك بدراسة التوازنات والنسب المالية الضرورية، والتي تبين مدى قدرة المنظمة على تسديد ديونها في الآجال المحددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الغالب المؤشرات التي تؤخذ بعين الاعتبار من طرف البنوك الجزائرية أثناء دراسة ملف القرض هي:

- تحليل تطور التوازنات المالية وبعض المجاميع الكبرى للمنظمة على الأقل لثلاثة سنوات، وهذا لمعرفة ملاءة المنظمة طالبة القرض.
  - التقييم باستعمال الطرق الكلاسيكية من خلال دراسة:
  - رأس مال العامل.
  - احتياجات رأس مال العامل
- الخزينة.
- استخراج أهم النسب المستخرجة من الموازنات المالية مثل الاستقلالية المالية، المردودية، التمويل، الملاءة، الدوران، السيولة والهيكلة.

وبعد كل هذه الدراسة والتحليل يتخذ قرار منح أو عدم منح القرض.

3.مجابهة المخاطر الائتمانية:

في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب أو لآخر، ولكي يتمكن المصرفي من مواجهة هذه الوضعية يقوم بإتباع الخطوة التالية:

1.3.المرحلة الأولى: بمجرد ظهور أول حادث لعدم الدفع، يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته في أقصى أجل (08) أيام، بحيث يبقى في هذه المرحلة لمدة ثلاثة أشهر، أين يحاول المصرفي تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

2.3.**المرحلة الثانية:** بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي، ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته، يبدأ البنك باتخاذ الإجراءات التالية:

- الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون.
- الحجز التحفظي.
- استعمال الضمانات سواء تعلق الأمر بالمحل التجاري، المعدات والأدوات أو الرهن العقاري.
- وهذه العمليات كلها تصب في مجال تحصيل واسترجاع القرض الممنوح للزبون المتخلف.

خاتمة

تمثل القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك التجاري إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول. ومع تطور البنوك التجارية وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية من جهة وظهور التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها البنوك حاليا من جهة أخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى ومتطلبات هذا العصر، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك تجارى أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض والائتمانات المحفوفة بالمخاطر والتي كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سببا رئيسيا في فشل العديد من البنوك التجارية قياسا بالأسباب الأخرى. وبالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك التجاري المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة. هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطرة عدم تسديد القرض من طرف العميل والتي تعد أهم المخاطر وأصعبها للتنبؤ إذ يترتب عن هذه الحقيقة الهامة حرص البنك المتمثل في إتباعه لإجراءات وقائية من فرض للضمانات وتخصيص للمؤونات والتأمين على المخاطر وغيرها. بالإضافة إلى استعماله للطرق الكلاسيكية في تحديد الحالة المالية لزبائنه ومن ثمة اتخاذ قرار منح القروض والتي أصبحت لا تستجيب للمتطلبات الجديدة للمحيط المصرفي واستعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي مثلا في البنوك التجارية لبعض الدول النامية غير كاف وذلك لدعم اشتمال هذه الطريقة على الأخذ بالخصائص المتعددة للمؤسسات في آن واحد وعدم اشتمالها على دراسة المتغيرات الكيفية التي من الممكن جدا أن يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطرة باعتبار أن البنوك في ظل هذه التغيرات ملزمة بتقديم إجابات سريعة لطلبات الإقراض التي لا تحتمل التأخير. وهذا ما دفع بها إلى البحث عن طرق أكثر فعالية تمكنها من اتخاذ قرارات دقيقة إلى حد ما وفي وقت قياسي.

قائمة المراجع:

1. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان1999، ص 213.
2. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2000،ص 174.
3. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ،ص444.
4. Sylvie de Conssergues ,La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris,1996 p 98.
5. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 360.
6. Sylvie de Conssergue, op.cit p 99.
7. Pierre Mathieu, patrick d'heouville, les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit, ed-économique, Paris 1998, p10.
8. محمد علي :إدارة المخاطر المالية، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2005،ص.3
9. نفس المرجع،ص 3-4.
10. عبد القادر شلالي: مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول:إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة آكلي امحند أولحاج بالبويرة أيام: 26-2013/11/27م.
11. بوعشة مبارك: إدارة المخاطر البنكيةمع إشارة خاصة للجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 5.
12. حركات سعيدة: استخدام بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الادارية، ورقة مقدمة في ملتقى وطني حول الاساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية، ص 3.
13. نفس المرجع، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14. كمال رزيق: أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-2007/07/5،ص6.

15. كمال رزيق: مرجع سابق، ص 8.

16. سليم بن يوسف: أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص14-16.

17. اسيا قاسيمي: المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، ص 10-12.

18. كمال رزيق: مرجع سابق، ص 15-18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com